الأسـد يختبر صبر حليفته روسـيا

المصـدر: مجلة نيو لاينز (تحقيـق صحفي – ريبورتاج)

إعداد: دان ويلكوفسكي

باحث في التنمية الدولية

ترجمة: عبدالحميد فحام

مترجمات جسور

كانون الثاني/ يناير 2022

جسـور للدراسـات

JUSOOR FOR STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2022
www.jusoor.co

"إن 20% من الشعب السوري يؤيد النظام الحالي، بينما الغالبية التي تمثل 50% تريد تغييراً جذرياً للنظام الحالي".

لم تظهر هذه الكلمات في منشورات وقنوات المعارضة السورية، بل في ذراع الدعاية الدولية للكرملين، قناة روسيا اليوم (RT). وكاتب هذه الكلمات -وهو محلل سياسي يقيم في موسكو- ينتقد باستمرار حليف روسيا بشار الأسد، على الرغم من حرصه دائماً على التأكيد على شرعية "رئيس النظام السوري".

هذا يثير التساؤلَ التاليَ: هل تعليق رامي الشاعر النقدي يُلقي الضوء على إحباط روسيا من الأسد؟ تساءل عالِم روسي واحد على الأقل، وهو فيتالي نومكين، عَلَناً عما إذا كان الشاعر يوجه "رسالة من الكرملين" من خلال عمله.

الشاعر يكتب في صحيفة "زافترا" الروسية القومية المتطرفة. ومن هناك تُترجَم مقالاته إلى اللغة العربية وتُنشر على "RT"، مما يمنحها مظهر تصريح رسمي. ولتعزيز هذا الانطباع، تتطابق انتقادات الكاتب لدمشق مع تلك التي أثارها الدبلوماسيون الروس وتقارير وسائل الإعلام، وتتوافق مع السمات الرئيسية لإستراتيجية روسيا في سورية. فهدف الشاعر الرئيسي هو التطرف الذي يتبنّاه الأسد: رفض الأخير إجراء مفاوضات سلام تتطلب تنازُلات طفيفة، ومعاملته لجميع المعارضين كإرهابيين وخطابه الملتهب. ويجادل الشاعر بأن هذه الميول تتعارض مع الجهود الروسية لإنهاء الحرب بتسوية تيسّرها الأمم المتحدة، وبالتالي إبقاء سورية في متاهة بائسة. وما لم يُقل هو أن عناد الأسد يمنع موسكو من جَنْي الفوائد الاقتصادية والسياسية الكاملة لحملتها العسكرية الوحشية.

عندما يقوم الشاعر بِلَوْم الأسد، فإن المنافذ العربية من "الشرق الأوسط" إلى "إندبندنت عربية" إلى "المدن" وما وراءها تعتبره رائداً في استياء السلطات الروسية، حتى في ظل عدم اليقين الذي يكتنف مسمى وظيفته. وتزعم معظم التقارير أنه مستشار لوزارة الخارجية الروسية (MoFA)، بينما يقول آخرون إنه مرتبط بوزارة الدفاع (MoD) أو "الكرملين".

وأثناء محادثة عَبْر تطبيق "واتس آب" في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، قمتُ بالضغط على الشاعر بشأن المكان الذي يعمل فيه بالضبط كمستشار، وزارة الخارجية أم وزارة الدفاع أم الكرملين، فأجاب: "في مؤسسات الدولة المنخرطة في السياسة الخارجية"، وهو بيان غامض يمكن أن يشير إلى جميع الهيئات الحكومية الثلاث. ولقد أرسل لي للتوّ صورة تُظهره على طاولة مؤتمر يجلس بجوار مبعوثِ بوتين للشرق الأوسط ونائبِ وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، ومقعديْنِ خلف وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف. هل كانت إشارة إلى قربه من السلك الدبلوماسي الروسي؟ هو لم يَقُلْ ذلك.

التاريخ الشخصي للمهجَّر الفلسطيني السوري يجعله مرشحاً مثالياً لنقل الرسائل من موسكو إلى القيادة السورية. كان الشاعر مدرب ركوب الخيل لأشقاء بشار الأسد الأكبر سناً، باسل وبشرى، في السبعينيات، وعرف بشار عندما كان طفلاً.

أخبرني الشاعر عَبْر "واتس آب" في حزيران/ يونيو 2020 أنه "على الرغم من صغر سنه، فقد كان بشار يأتي معنا إلى نادي ركوب الخيل" على الطريق الصحراوي بالقرب من دمشق. "بشرى كانت متسابقة جيدة وشجاعة وباسل كان ممتازاً. لقد دربته على القفز الاستعراضي. وقد ركبت بشرى الحصان لكنها لم تقم بقفز الحواجز".

وقال الشاعر: إن عائلته غادرت إلى روسيا بعد أن تشاجر والده، وهو ضابط كبير في الجيش السوري، مع ضباط الجيش بسبب الفساد في وحدة المرافق العسكرية ولإتاحة الفرصة له ليكون ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الاتحاد السوفيتي، وهو منصب حصل عليه الشاعر الابن في وقت لاحق. ونفى المزاعم التي وردت في تحقيق أجراه موقع "زمان الوصل" الإخباري في عام 2019 بأن عائلته قد طُردت لأن رامي وهو الشاب "البطل في قفز الحواجز، الطويل القامة الأشقر" أصبح متورطاً بعلاقة رومانسية مع بشرى خلال دروس التدرب على الفروسية.

وكتب الباحث الروسي نومكين في مقال نُشر في شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 2019 لـ "الشرق الأوسط" أنه "من غير المرجح أن يتمكن أي شخص من إعطاء إجابة دقيقة" حول ما إذا كان رامي الشاعر يتصرف كرسول للكرملين. وقد تهرب الشاعر من سؤالي حول ما إذا كان يتحدث نيابة عن الحكومة الروسية، فأجاب: "لدي أصدقاء في جميع المؤسسات المتخصصة في شؤون السياسة الخارجية". ولكن مع ذلك، ساهمت خلفية الشاعر والطريقة التي تتوازى بها انتقاداته مع السياسة الروسية وتذكيره المتعالي بأن النظام يدين ببقائه لروسيا في استقباله في الصحافة العربية باعتباره الناطق باسم موسكو. فإذا أرادت السلطات الروسية تصحيح مسار التصريحات، فهل ستتوقف RT عن نشر مقالاته؟

"سورية ولّادة للبدائل، وليست قاحلة ومقتصرة على التوريث"، هكذا كان عنوان مقال على قناة RT في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، وكأنه يهدد ضمنياً حكم الأسرة الحاكمة. وبأسلوبه المتهور، يوبخ الشاعر الأسد لاستخفافه بعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة ويجادل بأنه من أجل إخراج سورية من الدمار الذي أصابها، "يحتاج الرئيس إلى تسهيل اعتماد دستور جديد".

وقد نُشر هذا المقال في خضمّ تعثُّر الجولة الثانية من المفاوضات الدستورية التي ترعاها الأمم المتحدة في "جنيف"، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن وفد النظام السوري ظل يحرف نفسه عن الموضوع المطروح للتشديد على "المبادئ الوطنية" مثل مكافحة الإرهاب. قد يبدو تركيز محادثات السلام على كتابة دستور أمراً غريباً في المقام الأول، نظراً لأن 90% من السكان السوريين فقراء، وثلثهم نازحون داخلياً، ويعيش الملايين كلاجئين منتشرين في جميع أنحاء العالم. في الواقع، هندست الدبلوماسية الروسية هذه الديناميكية لدفع عملية انتقال سياسي بلا أسنان تترك النظام سليماً.

وتتمحور عملية السلام الدولية في سورية حول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، وهو قرار عام 2015 الذي يؤيد "الخطوات الواضحة" نحو الانتقال السياسي المنصوص عليها في بيان جنيف لعام 2012 الصادر عن الأمم المتحدة. ويشمل هذا البيان إنشاء هيئة حكم انتقالية مخوّلة بسلطات تنفيذية كاملة، يليها إصلاح دستوري، ثم انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب. في الوقت الذي صدر فيه قرار مجلس الأمن رقم 2254، عندما كانت نتيجة الحرب غير محددة، كان مفهوم "الانتقال السياسي" مفهوماً على نطاق واسع على أنه يعني نهاية حكم الأسد الديكتاتوري. ومع ذلك، على مدى السنوات العديدة التالية، مكّن الدعم العسكري الروسي والإيراني الأسد من استعادة معاقل للمعارضة واحداً تِلْوَ الآخر، مما عزز قوّة نظامه.

وانعكاساً لهذا الواقع، اقترحت روسيا في أوائل عام 2018 إنشاء لجنة مكلفة بتعديل الدستور السوري. وجاءت مبادرة اللجنة الدستورية تحت رعاية الأمم المتحدة في منتصف عام 2019، ومنذ ذلك الحين أصبحت أساس المحادثات التي تيسّرها الأمم المتحدة لإنهاء الحرب. إن اتخاذ الإصلاح الدستوري كنقطة انطلاق لقرار مجلس الأمن رقم 2254 يُحيِّد

قرار مجلس الأمن من خلال تخطِّي خطوة تشكيل هيئة انتقالية. وهذا يعني أن النظام السوري من المفترض أن يكون هو الشخص الذي يوافق على أي تغييرات دستورية ثم ينظم الانتخابات، ويبدأ عملية انتقال سياسي بموافقة الأمم المتحدة تترك الأسد في السلطة بشكل أو بآخر.

وقد كتب الشاعر في 20 تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي: "إن القواعد الدستورية الجديدة هي بمثابة جسر تنتقل من خلاله هياكل النظام الحالية إلى سورية الجديدة التي تحتضن جميع السوريين. وهذا لا يعني إطلاقاً نهاية دور مَن هم في السلطة اليوم، ولا يعني تسليم السلطة إلى المعارضة في سورية، وهو ما لا تفهمه الأحزاب [المُشارِكة]". جاء كلام الشاعر فيما تعثرت الجولة السادسة من محادثات اللجنة الدستورية. وانتهت دون اتفاق على موعد اجتماع في المستقبل، ناهيك عن القضايا الأساسية.

ويمكن تتبُّع عدم جَدْوَى هذه الاجتماعات إلى حد كبير في جانب واحد. ففي عشية الجلسة الأولى للجنة الدستورية في جنيف في خريف 2019، أكد الأسد في مقابلة أن "الحكومة السورية ليست جزءاً من هذه المفاوضات" وأن وفده يمثل فقط "وجهة نظر" الحكومة. ومنذ ذلك الوقت، فضّل فريق النظام بثبات عروض التهويل الوطني على أي تلميح للتنازل عن نص دستوري. ويجب أن يكون هذا مُحبِطاً للدبلوماسيين الروس الذين قادوا مبادرة اللجنة الدستورية، ثم أمضوا أربع سنوات في تملُّق الأسد للمشاركة في العملية وتوفير غطاء سياسي لسخريته منها. لكن الحقيقة الواقعية تقول إن روسيا تحتاج إلى اتفاق سلام برعاية الأمم المتحدة لترجمة انتصارها العسكري إلى مكاسب اقتصادية وسياسية دائمة.

وقد ساعدت العملية العسكرية الروسية في سورية على إحياء مكانتها كلاعب جيوسياسي عالمي، وعززت وجودها في البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، وقدمت مواد إعلانية ملتوية لأسلحة روسية الصنع. وفازت الشركات الروسية بحصة كبيرة في الصناعات الوطنية السورية بما في ذلك الفوسفات وإدارة الموانئ والنفط والغاز. ومع ذلك، فقد تعرض الاقتصاد السوري للدمار بسبب أكثر من 10 سنوات من الصراع. ولكي تستفيد روسيا من استثماراتها في زمن الحرب، فإنها بحاجة إلى إنهاء العزلة الدولية للحكومة السورية، وتقليص العقوبات الغربية، وجذب أموال واستثمارات إعادة الإعمار.

الطريق الوحيد للقيام بذلك هو قرار مجلس الأمن رقم 2254، حيث تربط الولاياتُ المتحدةُ والاتحادُ الأوروبيُّ تطبيعَ العلاقات مع النظام ورفعَ العقوبات بالتقدم على مَسار السلام في جنيف. وهل هناك طريقة أفضل لروسيا لتعزيز مكانتها كقوة عظمى من رعاية عميلها المنبوذ، المتهم بارتكاب بعض أسوأ الفظائع في القرن الحادي والعشرين حتى الآن، من خلال قاعات الأمم المتحدة والعودة إلى المجتمع الدولي؟

ولقد شدَّد الشاعر على أهمية عملية السلام في جنيف، واللجنة الدستورية على وجه التحديد، في كل مقال يكتبه تقريباً عن سورية، وهي مقالات كثيرة. وقد أخبرني الشاعر في حزيران/ يونيو 2020 بأنه "يقوم أشخاص مقرَّبون من القيادة في دمشق بالاتصال بي ويقولون: الأخ رامي، هل تحتاج إلى الاستمرار في التأكيد على قرار الأمم المتحدة رقم 2254؟. إنهم يقولون لي باستمرار: يجب أن ننسى هذا القرار. هناك الكثير من قرارات الأمم المتحدة التي لم يتم تنفيذها. ويقولون بصراحة: هذا يزعج القيادةَ حقاً".

إنه ليس الشخصية الوحيدة في مؤسسة السياسة الخارجية الروسية التي تنتقد الأسد لتجاهُله المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة. وقد ذكرت "بلومبيرغ" في نيسان/ إبريل 2020 أن أربعة أشخاص مطلعين على مداولات الكرملين بشأن هذه المسألة أفادوا أن: بوتين يُصِرّ على أن يُبدي الأسد مرونة أكبر في المحادثات مع المعارضة السورية بشأن تسوية سياسية للتنازل عن أي سلطة في مقابل مزيد من الاعتراف الدولي ومليارات الدولارات على شكل مساعدات لإعادة الإعمار". وقد تجسَّد هذا الإحباط في مقالتين في وسائل الإعلام الروسية، إحداهما في منفذ مرتبط بـ"طاهي بوتين" يفغيني بريغوزين، والآخر بقلم دبلوماسي روسي سابق انتقد افتقار النظام إلى "نهج بعيد النظر ومرن".

وقد لعبت روسيا منذ عام 2015 دور الوسيط الرئيسي في الصراع في سورية حتى عندما قصفت أحياء بأكملها بقصد إخضاعها نيابة عن النظام، وهو جزء لا يتجزأ من طموح أوسع بأن تكون وسيطاً في صراعات الشرق الأوسط. وأشرفت روسيا على هُدَن غير متوازنة بين الحكومة والجماعات المعارضة المحلية في عشرات المناسبات. وقد رعت مبادرة "مصالحة" ضخمة في جنوب سورية في عام 2018، وتلاعبت بمصالح إسرائيل والأردن إلى جانب مصالح حليفتها في وقتٍ ما إيران. وفي شمال سورية، تشجع على التقارب بين أنقرة، التي تتواجد في عدة مناطق عَبْر مجموعات محلية تعمل معها، وبين دمشق. وفي أقصى الشرق، تشرف موسكو أيضاً على المحادثات بين عدو أنقرة -قوات سورية الديمقراطية التي يقودها الأكراد والمدعومة من الولايات المتحدة- ودمشق.

إن هذا العمل هو عبارة عن القيام بموازنة دقيقة يتطلب براعة ومرونة. ولكن مهما كانت روسيا مرنة ورشيقة، فإن الأسد بالتأكيد ليس أيّاً من هذين الأمرين. إنه يعاني من حساسية تجاه التسوية، ويقوم عادة بالاستخفاف بزعماء العالم، ويعامل المعارضة بأكملها كإرهابيين وخونة مدعومين من الخارج. وأدى أسلوبه المتشدد إلى إرباك جهود الوساطة الروسية الهادفة إلى إنهاء الحرب، ويعد رصدها إحدى السمات المميزة لعمل الشاعر.

وبعد سلسلة من صفقات المصالحة التي رعتها روسيا في عام 2018، عاد النظام إلى محافظة درعا الجنوبية بطريقة مجزأة، باستثناء بعض الجيوب التي كانت في حوزة المعارضة سابقاً والمدعومين من روسيا. وكما هو الحال مع جميع الهُدَن الموقَّعة تقريباً بين الحكومة والمعارضة، سُرْعان ما تخلّت الأولى عن التزاماتها، وبدأت قوات الأمن السورية في العمل على اعتقال مقاتلي المعارضة المتصالحين والفارين من الجيش والمدنيين المشتبه بعلاقاتهم الثورية. ومنذ تنفيذ اتفاقيات 2018 حتى 28 تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي، وثقت مجموعة "رجال حوران الأحرار" الصحفية الموالية للمعارضة، 37 حالة تعرض فيها جنود من درعا ممن تركوا الخدمة العسكرية للتعذيب حتى الموت في مُعتقَلات الحكومة.

ويؤدي انتشار أجهزة أمن النظام إلى تفاقُم هذا السلوك. فالسبب الجذري هو العقلية التي تتجنب الرأفة لصالح السيطرة المطلقة. وقد كتب ألكسندر أكسينوك، السفير السابق لوزارة الخارجية الروسية، في مقال نُشر في نيسان/ إبريل 2020، أن "تجربة" المصالحة الوطنية "على المستوى المحلي خلقت سابقة سيئة، تُلقي بظلالها على روسيا التي بادرت بهذه الاتفاقات. بالإضافة إلى تشويه صورة روسيا المصقولة بعناية كوسيط، كما أشار أكسينوك، فإن انتهاك النظام للهدنة يؤجّل أيضاً الحل السياسي إلى أجل غير مسمًّى.

إن مضايقة واحتجاز السكان في المناطق التي كانت تحت سيطرة الثوار سابقاً يمنع الأسد من تجاوُز الحدّ الأدنى الذي حددته عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، والتي من أجلها يُعَدّ إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفياً

مبدأً مهمّاً. ومن المرجَّح أن تكون العودة الطوعية للاجئين مكوناً رئيسياً آخر في اتفاقية السلام نظراً لأهميتها للعواصم الأوروبية. ويمكن أن يمهد من الناحية النظرية الطريق للاستثمار الأجنبي والانخراط مع سورية خارج عملية "جنيف" المتعثرة، ومن ثَم حماس روسيا لإعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم. لكن العودة الطوعية تتطلب بيئة آمنة وإجراءات مصالحة مثالية، على عكس النهج الانتقامي وغير القانوني الذي اتخذه النظام تجاه الأراضي المُستعادة كما في درعا.

وقد كتب الشاعر في الوقت الذي بدأت فيه محادثات اللجنة الدستورية في "جنيف" في خريف 2019: يحتاج النظام إلى "اتخاذ خطوات تعكس مسؤوليته واهتمامه الكبير بتعزيز المصالحة الوطنية، من خلال إطلاق سراح السجناء السياسيين، والعفو عن المقاتلين الذين سلّموا أسلحتهم ووقف الاغتيالات التي ما زالت تقوم بها بعض الأفرع الأمنية ضد المسلحين الذين وافقوا على المصالحة".

بشكل عامّ، الموضوع الأكثر تميُّزاً في كتابات الشاعر هو إصراره على وجود معارضة وطنية شرعية وأن على الأسد التوقف عن معاملة كل مَن يحمل السلاح على أنه إرهابي. حقيقة أن وزارة الدفاع تدير جهود وساطة موسكو للهدنة في سورية -من نفس القاعدة التي أطلقت منها حملتها الجوية القاسية- تشير إلى أن هذا الموقف يشاركه الجيش الروسي. وكذلك تفعل عادة الشرطة العسكرية الروسية المسؤولة عن حماية المجتمعات التي وقّعت اتفاقيات هدنة مع الحكومة من الانتهاكات الصارخة لقوات أمن النظام. ففي درعا والغوطة في ضواحي دمشق، منعت الشرطة العسكرية الروسية الأجهزة الأمنية الموالية من اعتقال المدنيين والثوار السابقين وابتزاز السكان ونهب الممتلكات.

فالأسد لم يتنازل لخصومه عندما كانت عاصمته محاطة بالثوار ومصيره في مهب الريح فلماذا يتنازل عن الأرض الآن وهو جالس آمِناً على عرشه، حتى لو كان مائلاً على تلة من الرماد والخراب؟

"الأسد و[ابن خاله رامي] مخلوف ليس لديهما مشكلة إذا لم يكن هناك إعادة إعمار أو تغيير سياسي، والبلاد تزداد فقراً حتى تصل إلى نهايتها. فهم سوف يستمرون في الحكم على كل حال. وقد تحدث فراس طلاس، المُطّلع السابق على النظام، في مقابلة في شهر أيار/ مايو 2020 على قناة RT، بالتفصيل كيف نهب الأسد الموارد الوطنية السورية منذ الثمانينيات. وقد قامت وسائل الإعلام التي تديرها الدولة بحذف الجزء الخاص بمداخلة طلاس بعد احتجاج المثقفين الموالين لسورية، لكن هذا لم يزل الانطباع بأن عناد الأسد كان يثير القلق في موسكو.

ولحسن الحظ بالنسبة لروسيا، تدفع الرياح الإقليمية الأسد نحو شواطئ الاعتراف الدولي. فالأردن يعيد العلاقات مع الجار الشمالي لتعزيز اقتصاده المتعثر. كما تريد المملكة الهاشمية أن تكون الميليشيات المدعومة من إيران في سورية بعيدة عن حدودها، وهو هدف تشترك فيه مع إسرائيل، وهو ما يستلزم التعاون مع روسيا وقبول النظام السوري. وتسعى دول الخليج -ولا سيما الإمارات- إلى مُوازَنة النفوذ الإيراني من خلال تطوير علاقات أوثق مع الأسد. وتؤكد مبادرة جديدة لتزويد لبنان بالكهرباء الأردنية والغاز المصري عَبْر سورية القبولَ المتزايدَ لواحد من أكثر الديكتاتوريين شراسة في العالم.

من المؤكد أن الرئيس السوري سيستغل هذا الزخم لتأمين بعض الراحة الاقتصادية والدبلوماسية. ومع ذلك، فمن غير المرجَّح أن يخفف من أسوأ تجاوُزاته وأن يقود الموجة نحو حلّ بوساطة دولية. فمن الصعب تصديق أن الأسد سيدخل في ترتيبات شكلية لتقاسُم السلطة مع أولئك الذين وصفهم بأنهم إرهابيون على مدى العَقْد الماضي. ومن

الصعب أيضاً تصديق أنه سيتوقف عن تعذيب وقتل المعارضين الحقيقيين أو الذين يتخيّل أنهم معارضون. ما هي احتمالات خضوعه للمطالب الغربية والعربية لتخفيف الوجود العسكري الإيراني، بينما توفر علاقته الإستراتيجية مع إيران ورقة ضغط يحتاجها النظام بشدة ليستخدمها ضدّ روسيا؟

يبدو أن سياسة إدارة بايدن السيئة بشأن سورية تدور حول تسليم المساعدات الإنسانية والعمليات ضد تنظيم "داعش"، بدلاً من محاسبة الأسد. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يقفان بحزم بشأن العقوبات حتى يشارك النظام في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. سيؤدي ذلك إلى تقييد الاستثمار وإعادة الإعمار في سورية إلى حدّ الهُزال، مقارنةً بالفيضان المحتمل الذي ينتظر الأعمال الروسية عند استكمال مسار السلام في جنيف. وفي غياب صفقة برعاية الأمم المتحدة أو تغييرات كبيرة في السياسة الغربية، سترث روسيا في سورية دولة منبوذة مُدمَّرة ذات آفاق اقتصادية ضعيفة.

وقد قال لي الشاعر في حزيران/يونيو 2020: "لو أن القيادة السورية استمعت إلى ما نوجّهه إليهم وأخذت زمام المبادرة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254، فربما كانت تغيرت الأمور إلى الأفضل منذ وقت طويل ولم تكن لتصل إلى هذه المرحلة، لكنه [الأسد] وحكومته".

ربما ليس هناك تغيير كبير عن العقود السابقة. ففي قمة معهد بيروت 2018، ذكّر السفير الأمريكي السابق في سورية ريتشارد مورفي بتعليق أدلى به نظيره السوفيتي نور الدين مخيتدينوف لدى وصوله إلى دمشق في عام 1974: "صحيح أن سورية تقبل من الاتحاد السوفيتي المساعدات والقروض وتبادُل الطلاب والبرامج العسكرية، ولكن عندما تمعن النظر في الأمر فستجد أن نظام سورية يقبل منا كل شيء، باستثناء النصائح".

المصدر: مجلة نيو لاينز (تحقيق صحافي – ريبورتاج)

مـول اوف اسـطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2ـ مكتب 3#ـ باشـاك شـهير
اسـطنبول - تـركيـا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co